

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 21 ديسمبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5903)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 مبادرة لصناعة الفكر وتحقيق التنمية

الإمارات اليوم

03 «نعم للعمل» مبادرة لرفع قيمة العمل وتعزيز المواطنة

تقارير وتحليلات

04 هل تنسحب إيران حقاً من سوريا؟

05 الانعكاسات الايجابية للهجرة على نمو البلدان

06 إسرائيل وتركيا تستعدان لاستعادة العلاقات بعد صدع استمر 5 سنوات

شؤون اقتصادية

07 صادرات النفط السعودية ارتفعت إلى 7.364 مليون برميل في أكتوبر الماضي

من إصدارات المركز

08 إدارة المعرفة في بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية



مبادرة لصناعة الفكر وتحقيق التنمية

أثبتت دولة الإمارات العربية المتحدة، أن تطورها وتقدمها لا ينفصل عن المبادرات المتواصلة التي تطلقها لتحقيق المزيد من التنمية والتقدم، التي لا تقف طموحاتها عند حد. تلك المبادرات التي انطلقت بناء على رؤية واضحة للقيادة الرشيدة، نبعت من قراءة دقيقة للواقع ومتابعة حثيثة للأحداث الإقليمية والعالمية الجارية من حولنا واستشراف للمستقبل.

وتأتي مبادرة «حوار الشرق الأوسط» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بالتعاون مع مؤسسة بيل وميلندا جيتس، الخيرية التي تهدف إلى مساعدة جميع الناس ليعيشوا حياة صحية ومنتجة، المبادرة الأحدث في هذا المجال. حيث تعد أكبر مبادرة فكرية مخصصة للقضايا التنموية في المنطقة؛ أخذت على عاتقها طرح حلول مقترحة للتحديات التنموية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط، بشكل أسبوعي، بواسطة إسهامات فكرية من شخصيات مرموقة من رؤساء دول وحائزين على جوائز نوبل ومفكرين ومبدعين، ليتم توزيع تلك الإسهامات الفكرية بعد ترجمتها إلى أكثر من 12 لغة في 468 صحيفة حول العالم، يصل إجمالي قرائها لـ 300 مليون قارئ بالإضافة إلى توزيعها إلكترونياً أيضاً عبر أدوات التواصل الاجتماعي. تلك المبادرة جوهرها أن الإنسان وما يحمله من أفكار هو جوهر البنيان، وأن الأوطان والمجتمعات تبنى بالفكر المتحضر المثقف والواعي والمتابع لتطورات العصر، وهو ما يتحقق عن طريق القراءة وتلقي الأفكار والمعلومات والرؤى والتفاعل معها، خاصة عندما تصدر تلك الأفكار عن شخصيات حققت لمجتمعاتها وللإنسانية الخير والنفعة والتنمية والتطور فاستحقت أن تنتشر أفكارها وأن تكون قدوة يقتدي بها، عبر مبادرة «حوار الشرق الأوسط» الإماراتية ذات الأهداف والتوجهات العالمية.

لقد أوضح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد، هدف المبادرة في أن العالم العربي بحاجة إلى أفكار إيجابية تطرح حلول عملية للتحديات التنموية، والمعيشية اليومية بمساهمة قادة الفكر العالميين، مشيراً إلى أن هذه الأفكار يمكن أن تشكل بدايات عملية إيجابية للتغلب على الكثير من التحديات وعلى المستويات كافة. ومن هنا جاءت هذه المبادرة لطرح حلول تلمس الواقع اليومي للإنسان في المنطقة، مع محاولة تقديم البدائل والأفكار الجديدة من خلال التعاون مع أفضل العقول العالمية. وبذلك تصبح المبادرة مصدر إلهام وإبداع وابتكار للتعامل مع القضايا المختلفة على أرض الواقع، لكل من يسعى للاستفادة من تلك الأفكار، فيتحقق مبدأ توظيف الأفكار بشكل مبدع، وخاصة أن المبادرة تركز على قضايا مهمة مثل التنمية البشرية، والابتكار، والصحة العامة، والتعليم، والتسامح، والاستدامة، والفقر، والشباب، والمهارات، والعمالة، وزيادة الأعمال، والغذاء، والمياه، والعديد من القضايا والتحديات الإنسانية الأخرى. وهي قضايا إنسانية حيوية حازت اهتماماً ودعمًا دائماً وواسعاً من دولة الإمارات العربية المتحدة وشهدت بذلك المؤسسات والتقارير الدولية. وهنا نشير إلى التقرير الحديث الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان «الحوكمة في القطاع العام» الذي أشاد بحجم الرعاية والاهتمام الكبير الذي تحظى به الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من قبل القيادة الرشيدة للدولة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، حيث أوضح التقرير أن القيادة الرشيدة تؤمن إيماناً راسخاً بأهمية الدور الذي تلعبه الموارد البشرية المؤهلة والكفاء، في تعزيز الريادة العالمية للدولة في مختلف المجالات، والحفاظ على مكتسباتها ومنجزاتها المحلية والإقليمية والعالمية التي حققتها على مرّ الأعوام الماضية، والمحافظة على تنافسيتها على مختلف الصعد. وهو الأمر الذي تحقق بسبب تمسك القيادة الرشيدة ببناء الإنسان على اعتباره المورد الأهم على الصعد كافة.

«نعم للعمل» مبادرة لرفع قيمة العمل وتعزيز المواطنة

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة جيل المستقبل عناية خاصة، وهي لا تأل جهداً في سبيل خلق جيل متمكن وقادر على مواصلة مسيرة التقدم والريادة التي أصبحت صفة ملازمة للدولة في مختلف المجالات. ومن أجل تحقيق ذلك تركّز الهيئات المختلفة في الدولة على تنويع البرامج المنهجية واللامنهجية لأبنائنا الطلبة في المدارس، وذلك بهدف تطوير مهاراتهم وتنميتها في مجالات الحياة المتعددة حتى يكونوا قادرين على خدمة هذا البلد المعطاء الذي وفر لهم كل ما يحتاجونه من أجل العمل والابتكار وتحقيق حياة كريمة بمستويات عالية. ويجري الآن اهتمام خاص بالتعليم المهني والتقني الذي ينقل الشباب إلى الواقع العملي. وهناك العديد من المشروعات والمبادرات التي تصب في هذا المجال، ومنها مبادرة مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني، السنوية.

فقد انطلقت قبل أيام تحت رعاية سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، الدورة السنوية السادسة من مبادرة «نعم للعمل» التي ينظمها المركز، وتستمر حتى السابع من يناير 2016. وتهدف هذه المبادرة إلى تشغيل الطلاب والطالبات المواطنين ممن تتراوح أعمارهم ما بين 15-18 عاماً، خلال الإجازات المدرسية وبنظام المكافأة والدوام الجزئي في عدد من المؤسسات الصناعية والتجارية في إمارات عدة في الدولة.

وهي مبادرة تعكس رؤية القيادة الرشيدة ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، لدور الشباب في مسيرة التنمية التي جعلت من دولة الإمارات العربية المتحدة وفي فترة قصيرة جداً في مقدمة الدول الأكثر نمواً وتطوراً في العالم، تضاهاي في العديد من المجالات الدول المتقدمة الكبرى. ومبادرة «نعم للعمل» جاءت تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، بضرورة تشجيع الطلبة على العمل وذلك من أجل صقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم.

إن مثل هذه المبادرة مهمة جداً للطلبة ومن أوجه متعددة. فهي أولاً، تعزز الروح الوطنية وتقوي الانتماء لدى هذا الجيل الذي يواجه مع فئات المجتمع الأخرى تحديات كبيرة. وهي ثانياً، ترسخ العمل قيمة عظيمة لا ترقى الأمم ولا تتطور من دونها، وهذا يأتي أيضاً في سياق الامتثال لأوامر الخالق عز وجل، الذي يطلب من عباده العمل بجد وإخلاص، وثالثاً، تدخلهم المبادرة في الحياة العملية بشكل مباشر؛ وبالتالي فإن مبادرة «نعم للعمل» تساعد على جسر الفجوة بين ما هو نظري قد يتم التعرف عليه في المدارس أو المؤسسات التعليمية الأخرى، وما هو عملي على أرض الواقع. ورابعاً، تنمي في الطلبة والطالبات مهارات فردية عدة، حيث تمكنهم من التعرف على المشكلات وحلها بشكل مباشر. وخامساً، تمثل المبادرة فرصة مهمة لتعزيز سلوك الانضباط والالتزام بالوقت ليس فقط من حيث الحضور وإنما أيضاً من حيث إنجاز العمل في وقته المحدد.

إن مثل هذه المبادرات مهمة جداً ومفيدة للطلبة حيث تساعد على توسيع مداركهم وتقوية شخصيتهم، بل وتنمي مهاراتهم القيادية التي لا يمكن صقلها، حتى لو كانت موروثية، من دون الانخراط في الحياة العملية. فالقيادة الرشيدة تعول كثيراً على هذا الجيل من أجل المحافظة على إنجازات الدولة بل وتعظيمها، حتى تبقى دولة الإمارات العربية المتحدة واحة أمان ومركز عمل وإنتاج، ومكان ابتكار وإبداع، ومصدر غنى قيمي وإثراء، ومبعث خير ونماء.

هل تنسحب إيران حقاً من سوريا؟

نشرت مجلة «ناشيونال إنترست» مقالاً للمحلل السياسي جاي ماثيو ماكينيس، الزميل المقيم بمعهد أميركان إنتربرايز، تناول فيه التكهنات الواردة في كثير من الصحف حول قيام إيران بسحب ضباط من الحرس الثوري الإسلامي من الخطوط الأمامية في سوريا، بعد خسارتها لعدد متزايد منهم خلال الأشهر القليلة الماضية في ساحة المعركة، فضلاً عن التقارير التي تشير إلى إصابة القائد في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمانى بجروح في حلب.

عدد قوات الانتشار الجديد إلى النصف. ويشكك الكاتب في هذه التفسيرات ليس لمجرد أن نائب وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان قد نفى بشكل قاطع تراجع إيران في سوريا. لكن لعدم إصابة الحملة الروسية السورية الإيرانية المشتركة بخسائر فادحة، برغم عدم تمكنها من إحراز مكاسب مذهلة أيضاً. علاوة على عدم تغيير إيران لالتزامها القوي بالحفاظ على نظام الأسد.

وأشار الكاتب إلى أن الشائعات عن التراجع الإيراني قد تكون للتضليل من جانب طهران أو موسكو. وتُعد فكرة انسحاب إيران حيلة مفيدة مع زيادة الزخم حول المحادثات الدبلوماسية الممكنة لوقف إطلاق النار. فقد طالب السعوديون أن تقلل إيران من وجودها العسكري والأمني



في سوريا إذا ما أرادت أن تدعم أي تسوية سياسية. ويمكن أن تساعد الأنباء حول الانسحاب الإيراني من تخفيف إصرار السعودية على أن لا يكون الأسد جزءاً من أي حل سياسي نهائي. واعتبر الكاتب تحركات قوات الحرس الثوري عبارة عن إعادة انتشار. وأشار إلى أن التراجع الآن قد يكون عنصراً ضمن الخطة الأصلية بين إيران وروسيا. فقد عمل كلا الجانبين لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر لكسب ما يكفي من الأراضي للنظام السوري لتحسين موقفه التفاوضي للتوصل إلى تسوية سياسية محتملة. وعلى هذا، فإن اندفاع القوات توشك على الانتهاء. وفي كلتا الحالتين، بينما ستجتمع القوى العالمية في الأسابيع المقبلة للبحث عن تسوية للحرب الأهلية في سوريا، فإن إيران ليست مستعدة بعد للتخلي عن مقعدها على طاولة المفاوضات، ولا سيما في ظل موقفها القوي الذي يمكّنها من إنجاح التسوية أو إفسادها، فلماذا تراجع وتضعف موقفها الآن؟

وأوضح الكاتب أنه عندما بدأت روسيا حملتها في سوريا في شهر سبتمبر الماضي، استعد الحرس الثوري بنحو 2000 من أفراده العسكريين لتعزيز حملة موسكو. وقبل تدخل الروس، كان الدور الرئيسي الذي يلعبه الضباط الإيرانيون في البلاد هو تقديم المشورة لجيش نظام الأسد، حيث قاموا بتنظيم عمليات انتشار الميليشيات الوطنية السورية والأجنبية المعاونة إلى الخطوط الأمامية. ومع بدء العمليات الروسية، قرر الحرس الثوري دمج ضباطهم في وحدات أصغر في عمق ساحة القتال.

وأضاف الكاتب أن التحركات الإيرانية تشابهت بطريقة مثيرة للاهتمام مع تكتيكات الجيش الأمريكي في العراق في بداية عام 2007، بما يمكن وصفه اندفاع الحرس

الثوري وقيامهم بتوظيف مزيد من تكتيكات مكافحة التمرد المتقدمة، مثل نقل القوات المتخصصة من المقر إلى قواعد العمليات الأمامية. ومع بدء الانتشار في الخطوط الأمامية، بدأت الخسائر الإيرانية في التزايد. ورجح الكاتب أن عدد الخسائر الآن في تراجع، وربما بلغت الخسائر رقماً ضئيلاً يبلغ 700 من أفراد الحرس الثوري، مشيراً إلى عدد من التفسيرات لذلك. فلعل إيران تسحب قوات الحرس الثوري بالفعل في نوبة من «التراجع» نظراً إلى أن العمليات الإيرانية-الروسية تواجه مشكلات خطيرة. حيث أشار مسؤولون روس أن موسكو محبطة للغاية من أداء الجيش السوري- وربما الحرس الثوري الإسلامي أيضاً- في ساحة القتال. ولعل الرئيس الروسي بوتين يخشى من أنه قد انزلق في مستنقع لن يتمكن فيه من استكمال عملياته على المدى الطويل. وربما تكون خسائر الحرس الثوري الإيراني هي التي دفعت الرئيس روحاني إلى طلب تقليص

الانعكاسات الايجابية للهجرة على نمو البلدان

بدأت نبرة الحديث عن الهجرة وتداعياتها السلبية ترتفع باطراد خلال السنوات الأخيرة، مع انتشار النزاعات والحروب الأهلية وتفاقم الأوبئة، ولكن تلك النبرة ازدادت حدة في بعض البلدان المستقبلية للمهاجرين، مع ما بات يروج له بعض زعماء اليمين المتطرف في الغرب من خطاب الكراهية والعنصرية ضد اللاجئين والمهاجرين.

من حيث القيمة المالية بعد الحجم الذي تمثله تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وكشفت مبادرة شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي، أن قيمة



تحويلات المهاجرين المنحدرين من البلدان النامية بلغت هذا العام 441 مليار دولار من أصل 601 مليار دولار تم تحويلها عبر العالم، في حين تجاوز حجم المدخرات السنوية التي يحتفظ بها المهاجرون 500 مليار دولار، وهو ما يعكس في جانب من جوانبه مساهمة هؤلاء في حركة الأموال وتوفير السيولة النقدية في بلدان المهجر.

التقرير المشار إليه لا يربط دائماً بين الهجرة ودول الغرب كمنطقة جذب، بل يشير إلى أن هناك بلداناً سريعة النمو أصبحت بصورة متزايدة مستقطبة للمهاجرين من مختلف دول العالم، مشيراً إلى أن أكثر من 38% من المهاجرين في العالم هاجروا من بلدانهم النامية إلى بلدان أخرى أسرع نمواً، كدولة الإمارات العربية المتحدة التي باتت تعتبر من بين أكثر الدول جذباً للباحثين عن عمل، وقد أدرجها تقرير البنك الدولي من بين أكثر عشر دول مستقبلية للمهاجرين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وأستراليا وأستراليا.

وإذا كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تتميز بنموها المتسارع في كل المجالات، فإن ثمة عوامل أخرى أسهمت في تبوئها هذه المكانة بين دول العالم الأكثر جلباً للمهاجرين، مثل حزمة القرارات المقرر تطبيقها في سوق العمل بما يلبي متطلبات الارتقاء بها وملاءمتها لمعايير العمل الدولية، وحماية حقوق العمال، بما ينسجم مع دستور دولة الإمارات الذي ينص على أن تكون القوانين والتشريعات متوافقة مع أعلى المعايير الدولية.

طالما كانت الهجرة مرتبطة بدوافع القهر والحرمان في البلد الأم، ولكنها لم تكن بالضرورة مرتبطة بكل ما هو سلبي أو سيئ، إذ تمكن مهاجرون عبر مختلف المراحل والفترات من أن يحملوا إلى بلدان المهجر، قيم التحضر والثراء المعرفي

ومميزات العبقورية التي نهضت ببلدانهم الجديدة، فقامت دول وحضارات بكاملها على أكتاف المهاجرين واستعانت بفكرهم المستنير في تحقيق النمو والازدهار، ولكن تلك الصورة المتوازنة التي تنظر إلى المهاجر كإنسان مبدع بل حتى شخص عادي، بدأت تتغير تدريجياً في الآونة الأخيرة، حتى صار المهاجر رمزاً لكل الولايات والتخلف، بل إن بعض السياسيين الغربيين أخذوا يدقون ناقوس الخطر تزامناً مع تدفق اللاجئين الفارين من الحروب والدمار والافتتال الداخلي والخارجي، سعياً لتأمين لقمة العيش في بلد يأمنون فيه على حياتهم ومستقبل أطفالهم، بينما أسهم خطاب الشحن العاطفي والترويج لخطاب الكراهية ضد هؤلاء في اتساع دائرة زعماء سياسيين متطرفين من أمثال دونالد ترامب، في الولايات المتحدة الأمريكية ومارين لوبين في فرنسا، وهانز كريستيان شتراكه في النمسا.

اليوم وبعد طغيان تلك النظرة السلبية للمهاجرين في الغرب وتجاهل كل ما يمكن أن يحملوه من قيم إيجابية، يأتي تقرير صادر عن البنك الدولي مؤخراً ليكشف عن حقيقة قديمة - جديدة، تقول إن للمهاجرين دوراً كبيراً في عملية التنمية لبلدانهم الأصلية، مما يفسر بصورة حتمية أنهم يمثلون دعامة اقتصادية قوية وطاقمة منتجة في بلدان هجرتهم، وقد كشف تقرير البنك الدولي أن المهاجرين الذين وصل عددهم خلال العام الجاري إلى 250 مليون نسمة، أسهموا بتحويل أموال تزيد على ثلاثة أضعاف قيمة المساعدات المخصصة للتنمية الدولية وتتجاوز المعونات الأجنبية المقدمة لبلدانهم، حيث يأتي حجم تحويلاتهم

إسرائيل وتركيا تستعدان لاستعادة العلاقات بعد صدع استمر 5 سنوات

أعد جون ريد تقريراً نشرته صحيفته «فايننشال تايمز» ذكر فيه أن إسرائيل وتركيا قد توصلتا إلى اتفاق على المصالحة السياسية التي من شأنها إنهاء القطيعة الدبلوماسية، التي استمرت خمس سنوات بينهما، وتمهيد الطريق لإجراء محادثات بشأن خط أنابيب يمر تحت البحر لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى السوق التركية.



وقال جون ريد في مقاله إن الحكومة الإسرائيلية التي يرأسها رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، أكدت من جانبها الخطوط العريضة للاتفاق بين البلدين، بعد يوم من إشارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى أن البلدين مستعدان لتطبيع العلاقات بينهما في حال تمكنهما من التوصل إلى اتفاق بشأن التعويض عن الغارة الإسرائيلية القاتلة على أسطول المساعدات التركي في عام 2010. وقال مسؤولون حكوميون كبار في إسرائيل الأسبوع الماضي، إن كلاً من يوسي كوهين، المستشار

بتنظيم مجموعات عسكرية في الضفة الغربية والتخطيط لعمليات ضد أهداف إسرائيلية. وقد ذكرت مصادر روسية نقلاً عن مصادر تركية وإسرائيلية أن اتفاق تطبيع العلاقات بين أنقرة وتل أبيب ينصّ على طرد القيادي في حركة حماس صالح العاروري من تركيا، كما شمل القرار وقف «النشاط الإرهابي» لحركة حماس، بحسب نص الاتفاق. وقال مسؤولون إسرائيليون أيضاً، إن المناقشات بشأن مدّ خط الغاز من إسرائيل إلى تركيا وبيع الغاز ستبدأ في المستقبل القريب بين متخصصين من الجانبين. وقال مسؤولون، إن بنود اتفاق المصالحة متوقفة على توقيع اتفاق نهائي. وقال مسؤول من مكتب أحمد داود أوغلو، رئيس الوزراء التركي، إن المحادثات التي أُجريت في الأيام الماضية قد حققت بعض التقدم، لكنها لم تكن كذلك في نقطة التوصل إلى اتفاق نهائي. ويشير الاتفاق آمالاً بشأن التقارب بين اثنتين من أقوى القوى الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط. وسوف يعيد خط الأنابيب المحتمل الحياة إلى حقل ليفياثان، وهو مشروع الغاز البحري البالغة قيمته 6.5 مليار دولار والمتوقف على تأمين إسرائيل للمشتريين في أسواق التصدير الراغبة في الحصول على الغاز.

الأممي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، ويوسف تشيخانوفير، مبعوث إسرائيلي إلى تركيا، قد اجتمعا مع فريدون سينيرليوغلو، من وزارة الخارجية التركية فضلاً عن مسؤولين من الجانب التركي، في سويسرا وأجروا تفاوضاً مطولاً حول مبادئ الاتفاق بين البلدين لإزالة التوتر بينهما. وبموجب الاتفاق بين البلدين، فإن إسرائيل سوف تنشئ صندوقاً لتعويض أقارب ضحايا الأشخاص العشرة الذين قتلوا بعد أن اقتحمت قوات البحرية الإسرائيلية الخاصة السفينة التركية «مرمرة»، وهي أحد قوارب قافلة المساعدات التي كانت تسعى إلى كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. وأدى الحدث إلى قيام تركيا بسحب سفيرها من تل أبيب وقطع العلاقات مع إسرائيل. وقالت إسرائيل الأسبوع الماضي، إن البلدين سوف يعيدان السفراء وسيتم إسقاط جميع الدعاوى القانونية القائمة ضد إسرائيل. كما سيشمل الاتفاق النظر في شأن صالح عاروري، والعاروري أسير محرر قامت السلطات الإسرائيلية بإبعاده عن فلسطين قبل أكثر من 5 سنوات ويقيم حالياً في مدينة إسطنبول. وتزعم إسرائيل أن العاروري يقوم

صادرات النفط السعودية ارتفعت إلى 7.364 مليون برميل في أكتوبر الماضي

ألف برميل يومياً إلى 7.364 مليون برميل يومياً في شهر أكتوبر مقارنة بسبتمبر. وتقدم الرياض والأعضاء الآخرون بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) الأرقام الشهرية إلى مبادرة البيانات المشتركة



أظهرت البيانات أن المصافي السعودية كررت 2.028 مليون برميل من الخام يومياً في أكتوبر الماضي مقارنة مع 2.501 مليون برميل يومياً في سبتمبر. إذ حافظت السعودية على مستوى

الإنتاج المرتفع وضخت 10.276 مليون برميل يومياً في أكتوبر بارتفاع طفيف عن مستوى سبتمبر البالغ 10.226 مليون برميل يومياً. ونزلت صادرات المنتجات المكررة إلى 1.093 مليون برميل يومياً من 1.190 مليون برميل يومياً في سبتمبر. حيث أظهرت بيانات رسمية يوم الأحد الماضي ارتفاع صادرات السعودية من النفط الخام 253

التي تنشرها بموقعها على الإنترنت. وأغلق مجمع رابغ للتكرير والبتروكيماويات لمدة 50 يوماً من أكتوبر إلى ديسمبر. وأشارت البيانات إلى انخفاض استهلاك الخام المستخدم في توليد الكهرباء إلى 667 ألف برميل يومياً في شهر أكتوبر وذلك مع تراجع استهلاك الكهرباء مقارنة بأشهر الصيف الشديدة الحرارة.

البنوك المركزية الخليجية ترفع معدلات الفائدة بعد قرار الفيدرالي الأمريكي

والبحرين المركزيين، إلى رفع معدلات الفائدة بنفس معدلات الفيدرالي، بعد فترة وجيزة من اتخاذه هذا القرار، تبهم بعد ذلك مصرف الإمارات المركزي رافعاً معدل الفائدة على شهادات الإيداع بواقع 25 نقطة أساس أيضاً. هذا ومن المرجح



بأن ينخفض متوسط نمو الائتمان الحقيقي في دول الخليج إلى 4% بحلول عام 2017 من أكثر من 8% في عام 2014، ما يعكس التداعيات الناجمة عن انخفاض أسعار الهيدروكربونات وليس ارتفاع معدلات الفائدة.

ربطت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي على مدى الأعوام الماضية. وقد دفع قرار الفيدرالي الأمريكي برفع معدلات الفائدة بربع النقطة المئوية دول الخليج لاتخاذ خطوات مماثلة، نتيجة ارتباط عملاتها المحلية بالدولار، الأمر الذي يهدد بسحب الأموال من الخليج والضغط على عملات مصدري النفط الأغنياء بالمنطقة. وسارعت كل من مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» وكل من مصرف الكويت

الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



الدول العربية
%4.9

المملكة المتحدة
%5.8

الولايات المتحدة
%5.2

سنغافورة
%2.9

ألمانيا
%4.8

اليابان
%3.8

الصين
%4

سويسرا
%5

كوريا الجنوبية
%4.6

أستراليا
%4.9

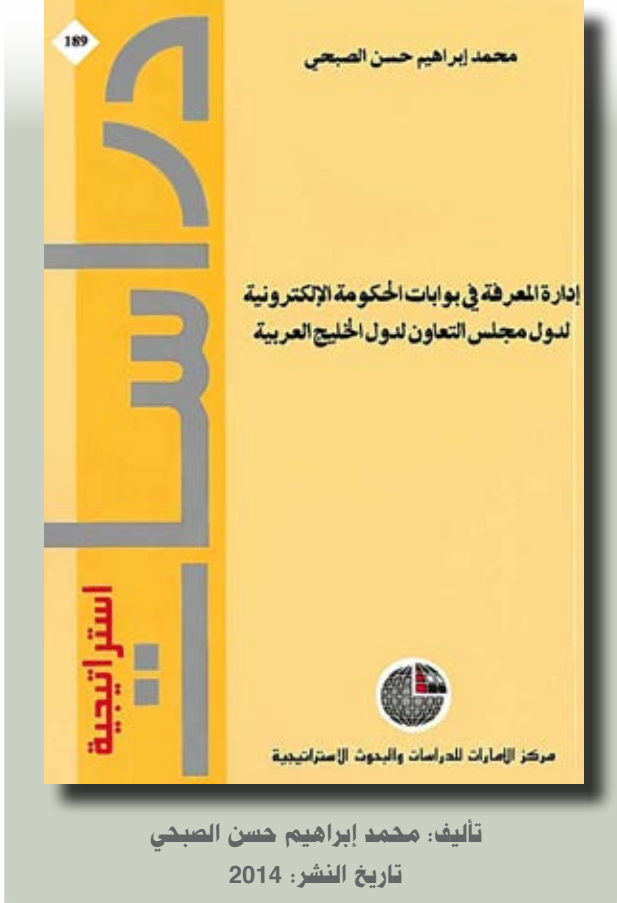
جنوب إفريقيا
%6

كندا
%5.3

فرنسا
%5.5

المصدر: البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

إدارة المعرفة في بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



تولي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية كبرى لتطوير اقتصادات تقوم على المعرفة والاستثمار في مجال تقنية المعلومات والاتصالات في القطاعين الحكومي والخاص، ويتضح ذلك في التزايد المطرد والمستمر للارتقاء ببرامج الحكومات الإلكترونية لهذه الدول. التي تعد إدارة المعرفة بمنزلة العمود الفقري لها، بما تنطوي عليه من آليات تكفل تدفق المعرفة بين الحكومات والأفراد والمؤسسات بفاعلية، كما تعد من أهم الملامح الحاسمة في تحديد كفاءة تلك البوابات.

ومن النتائج المهمة التي خرجت بها هذه الدراسة، هي أن بوابات الحكومة الإلكترونية لدول المجلس الست تحتاج إلى مزيد من الدعم والتطوير حتى ترتفع نسبة استيفائها لمعايير إدارة المعرفة، وهذه الدول أيضاً مطالبة ببذل المزيد من الجهد لإنجاز الوظائف المتقدمة ذات الصلة بإتاحة الوصول إلى ذوي الاحتياجات الخاصة، والخصوصية، والأمن، والشفافية، والإعلانات، وتسديد الرسوم.

وهي: إتاحة الوصول إلى المعرفة، وابتكار المعرفة، وتداول المعرفة. وفي هذا النموذج تختص كل آلية بمجموعة من الوظائف الرئيسية والفرعية، وقد تم صوغ هذا النموذج من واقع تحليل الإنتاج الفكري المتخصص في أدبيات الموضوع، بما يتناسب مع طبيعة المفاهيم التي تنطوي عليها إجراءات تصميم البوابات الإلكترونية. وفي هذا السياق، تم تطبيق «قائمة المراجعة» التي جرى الانتهاء من تصميمها على بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الست؛ وذلك للوقوف على مدى كفاءة تطبيق تلك البوابات لآليات إدارة المعرفة.

وتشير النتائج إلى أن البوابات الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطبق -بوجه عام- آليات إدارة المعرفة التي تضمنها نموذج التقييم

تسعى الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية آليات إدارة المعرفة في دعم إتاحة الوصول إلى المعرفة المقننة، وإنتاج المعرفة وابتكارها وتداولها بين المستفيدين من خدمات هذه البوابات. وهي تهدف إلى تقديم نموذج تقييمي لإدارة المعرفة في بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال ثلاث خطوات: أولاً، تحديد الآليات الرئيسية لإدارة المعرفة في بوابات الحكومة الإلكترونية. ثانياً، البحث والتنقيب بعمق في مكونات تلك البوابات. ثالثاً، دراسة المؤشرات التي يمكن أن تقترن بكفاءة إجراءات إدارة المعرفة في بوابات الحكومة الإلكترونية.

وتعتمد الدراسة على استخدام نموذج معياري لتقييم العناصر الثلاثة الرئيسية لإدارة المعرفة

تشير نتائج الدراسة التحليلية التقييمية المقارنة إلى عدم وجود اختلافات جوهرية بين بوابات الدول الست في ما يتعلق بإتاحة آليات إدارة المعرفة. وتحتاج جميع بوابات الحكومة الإلكترونية الست إلى مزيد من الدعم والتطوير حتى ترتفع نسبة استيفائها للمعايير التي شملتها الدراسة، وتحديداً بوابة الحكومة الإلكترونية لدولة الكويت التي لم تتوافق مع ما يقرب من نصف المعايير التي تم اختبارها في الدراسة، ومن ثم، فقد حصلت على نسبة متدنية في ما يتعلق بآليات إدارة المعرفة الثلاث.

وتعكس التطبيقات العملية الخاصة بإدارة المعرفة في بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاهتمام والوعي بالدور المهم الذي تضطلع به إدارة المعرفة في مجال الحكومة الإلكترونية. ومع ذلك، فإنه يتعين على دول المجلس استخدام منهج إدارة المعرفة لتحسين الموقف الحالي لبوابات الحكومة الإلكترونية الخاصة بها. وبعبارة أخرى، فإن هذه الدول مطالبة ببذل مزيد من الجهد لإنجاز الوظائف المتقدمة ذات الصلة بإتاحة الوصول إلى ذوي الاحتياجات الخاصة، والخصوصية، والأمن، والشفافية، والإعلانات، وتسديد الرسوم.

إن الحكومة الإلكترونية تتسم بالديناميكية والتفاعل المستمر بين الهيئات الحكومية والمواطنين، ومن ثم، فإنه يتعين على القائمين على بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون إجراء الدراسات الاستشرافية التي تهتم بدراسة الجانب الوظيفي لتلك البوابات، فضلاً عن إجراء دراسات الحالة المتعمقة لبوابات الحكومة الإلكترونية.

ويتطلب التطوير المستمر، الوقوف على أساليب الممارسة والتطبيق، وما ينتج عنهما من تأثيرات على تقنيات المعلومات الحديثة ذات الطبيعة الديناميكية والإبداعية التي كانت سبباً في تحول خدمات توصيل الخدمات الحكومية، وفي رصد الأداء الحكومي نفسه.

المعياري، إضافة إلى أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين بوابات الدول الست في ما يتعلق بآليات إدارة المعرفة، كما أتاح التقييم الفرصة لتقديم بعض المقترحات لتحسين هذه الآليات في ضوء النموذج المستخدم.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تولي أهمية كبرى للاستثمار في مجال تقنية المعلومات والاتصالات في القطاعين الحكومي والخاص. ويتضح ذلك الاهتمام من المؤشرات التي تبرزها التقارير الصادرة عن شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، والتي تعكس التزايد المطرد والمستمر للارتقاء ببرامج الحكومات الإلكترونية لهذه الدول.

لقد نجحت دول مجلس التعاون في إعداد برامج حكومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحقيق تكامل الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية ضمن نظام موحد، بحيث يتم توفير جميع الخدمات والمعلومات والمعاملات الحكومية إلكترونياً عن طريق نقطة دخول واحدة لجميع المستخدمين من مواطنين ومقيمين وزائرين ورجال أعمال. وتعتمد مثل تلك البرامج الحكومية المتكاملة إلى توثيق أو اصر التعاون بين مختلف الجهات الحكومية وزيادة مشاركة المستخدمين في تقديم الخدمات من خلال زيادة كفاءة أداء المؤسسات الحكومية عبر الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبسيط إجراءات النظم الحكومية.

لقد أسهم تبني دول مجلس التعاون رؤى تسعى إلى تطوير اقتصادات تقوم على المعرفة في الحصول على مراتب متقدمة في قائمة برامج الحكومة الإلكترونية ليس على مستوى العالم العربي فحسب، وإنما على المستوى العالمي أيضاً. وبرغم حصول برامج الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون على تلك المراتب المتقدمة عالمياً، فإن أياً منها لم يدخل ضمن أفضل عشرة برامج على مستوى العالم، وقد يمثل ذلك تحدياً قوياً يحمل تلك الدول على بذل مزيد من الجهد للدخول ضمن قائمة العشرة الأوائل عالمياً، ولاسيما أن هذه الدول تملك إمكانات مادية وبشرية كبيرة.